I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 242 مليار ليرة (5.8 في المائة) خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017 ليسجل 4,432 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,190 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016[2]. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في الرواتب والأجور وملحقاتها (6.7 في المائة) ونمو في معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (5 في المائة). إضافة إلى ذلك، بلغت التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 212 مليار ليرة مع نهاية شهر تموز 2017، بانخفاض بلغ 1.6 في المائة مقارنةً مع الفترة نفسه من العام الماضي.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية 69.7 في المائة من مجموع مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني – تموز 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (16 في المائة)، المنافع الوظيفية (4.5 في المائة)، بينما شكلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 9.8 في المائة من المجموع.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تموز من الأعوام 2015، 2016 و2017

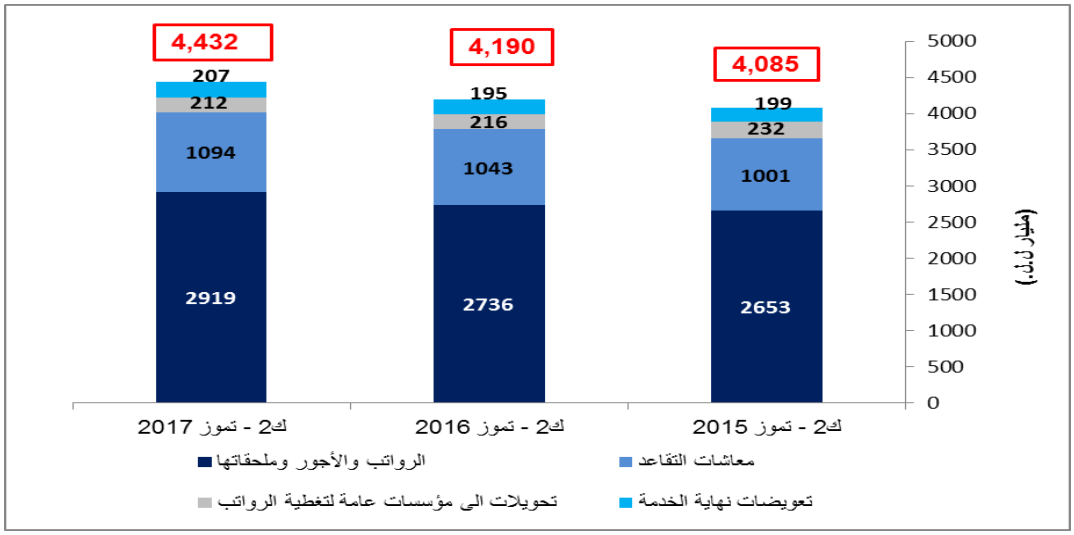

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت نسبة 65.2 في المائة خلال كانون الثاني – تموز 2015، 66.6 في المائة خلال كانون الثاني – تموز 2016، و68.9 في المائة خلال كانون الثاني – تموز 2017. يعود السبب وراء الزيادة السنوية في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية إلى ارتفاع معدل النمو في الرواتب والاجور وملحقاتها بالمقارنة مع قاعدة النفقات الجارية الأولية خلال الفترة المذكورة.

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2017.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

علاوةً على ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية تموز 2015، لتنخفض إلى 33.6 في المائة مع نهاية تموز 2016، وتعود وترتفع إلى نسبة 36.7 في مع نهاية شهر تموز 2017. تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى إنخفاض سنوي بنسبة 3.2 في المائة في إجمالي النفقات خلال كانون الثاني – تموز من العام 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني–تموز 2017

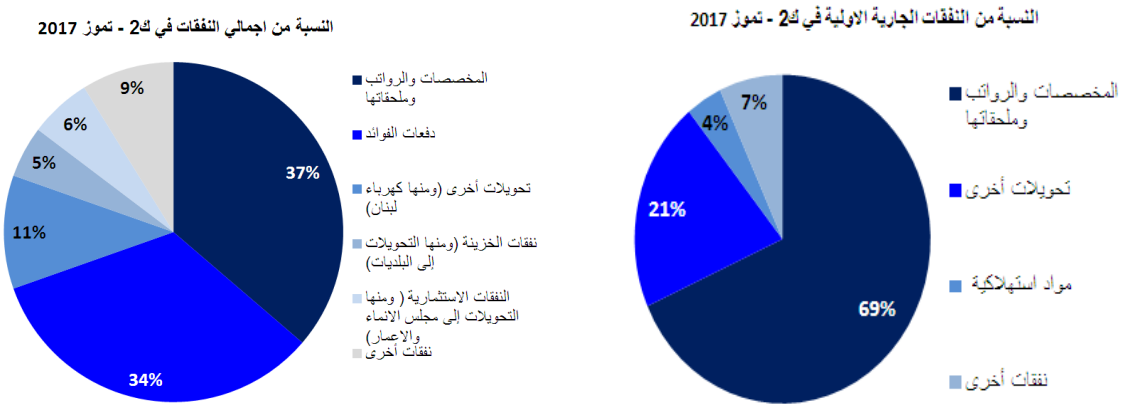

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 183 مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017، وذلك من 2,737 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2016 إلى 2,919 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2017[4]. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى (i) ارتفاع بقيمة 164 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) ارتفاع بقيمة 16 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني، و(iii) زيادة بقيمة 69 مليار ليرة في إشتراكات ومساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات إنخفاض جزئي بقيمة 78 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود الارتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى (i) زيادة بقيمة 79 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية و36 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) ارتفاع بقيمة 32 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية و9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، مع (iii) زيادة بقيمة 6 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للأمن العام. قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 67 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

[4] قد تختلف بعض أرقام هذا التقرير عن تلك المنشورة من خلال تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2017 نتيجة عمليات التدوير.

علاوةً على ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32.3 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي، خلال كانون الثاني – تموز 2016، وارتفعت إلى 37.2 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني – تموز 2017[5]. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– تموز 2016 وكانون الثاني– تموز 2017

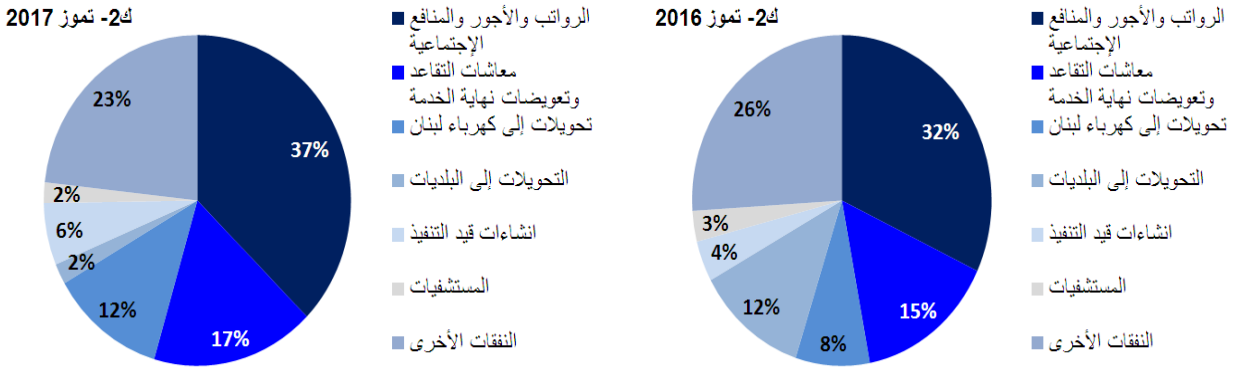

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تموز من العامين 2016 و2017

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الجهاز العسكري	**1,311**	**1,362**	**53**	**52**	**352**	**465**	**1**	**1**	**1,717**	**1,881**
الجيش	840	876	33	34	207	286	0	0	1,080	1,196
قوى الأمن الداخلي	362	371	15	15	109	141	0	0	487	528
قوى الأمن العام	87	92	2	2	26	28	1	1	116	124
قوى أمن الدولة	22	23	3	1	10	10	0	0	34	34
الجهاز التربوي	**538**	**471**	**34**	**34**	**0**	**0**	**26**	**16**	**598**	**521**
الجهاز المدني 1/	**195**	**202**	**41**	**44**	**3**	**3**	**25**	**31**	**264**	**279**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**136**	**205**	**136**	**205**
الجمارك 3/									**21**	**30**
غير مصنف									**0**	**3**
إجمالي الإنفاق	**2,044**	**2,035**	**128**	**131**	**355**	**468**	**189**	**253**	**2,737**	**2,919**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).

[5] يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي انخفضت بنسبة 7.4 في المائة في كانون الثاني- تموز من العام 2017 نتيجة تراجع التقديمات الى البلديات.

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى 2,035 مليار ليرة مع نهاية تموز 2017، بانخفاض بلغ 9 مليار ليرة (0.4 في المائة) مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الرواتب الأساسية للجهاز التربوي في مقابل إرتفاع تلك العائدة للجهازين العسكري والمدني.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 3.9 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 35 مليار ليرة وفي قوى الأمن الداخلي بقيمة 8 مليار ليرة. تعود هذه الزيادة بشكل جزئي إلى التقديمات المهنية للضباط الإختصاصيين[6] بقيمة 1.5 مليار ليرة والى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين. قابل هذه الزيادات في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري ولقوى الأمن الداخلي تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

انخفضت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 12.5 في المائة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 471 مليار ليرة. ويعود ذلك بشكل جزئي إلى دفع متأخرات بقيمة 28 مليار ليرة خلال عام 2016. علاوة على ذلك، يعود تراجع الرواتب في الجهاز التربوي إلى (i) إنخفاض بقيمة 19 مليار ليرة (7.8 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي، (ii) انخفاض بقيمة 14 مليار ليرة (17.3 في المائة) في رواتب الموظفين المتعاقدين في التعليم الإبتدائي والمتوسط، و(iii) تراجع بقيمة 8 مليار ليرة (7 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي. قابل ذلك، بشكل جزئي، ارتفاع بقيمة 3 مليار ليرة في رواتب الموظفين في المديرية العامة للتربية وزيادة بقيمة 2 مليار ليرة في رواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

ارتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 7 مليار ليرة (3.6 في المائة) خلال كانون الثاني – تموز 2017 مقارنةً مع الأشهر السبعة الأولى من العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والاجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال كانون الثاني – تموز 2017، مع نسبة 19.2 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (18.5 في المائة)، وزارة المالية (9.5 في المائة) ووزارة الصحة العامة (6.3 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز سنوياً بقيمة 2.6 مليار ليرة (7.3 في المائة) خلال كانون الثاني – تموز 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة العدل بنسبة 1.4 في المائة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017.

[6] استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تموز من العامين 2016 و2017

(مليون ليرة)	ك2- تموز 2016	ك2- تموز 2017	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017
وزارة الخارجية والمغتربين	35,998	38,614	19%
وزارة العدل	37,768	37,254	18%
وزارة المالية	18,460	19,250	10%
مجلس النواب	19,311	19,215	10%
رئاسة مجلس الوزراء	17,286	17,656	9%
وزارة الصحة العامة	10,836	12,645	6%
وزارة الاشغال العامة والنقل	8,846	10,746	5%
وزارة الزراعة	9,099	9,006	4%
وزارة الدفاع الوطني	6,181	6,387	3%
وزارة الداخلية	5,831	5,938	3%
اخرى	24,951	24,865	12%
المجموع	**194,567**	**201,574**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II.B. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 113 مليار ليرة (31.8 في المائة) ليسجل 468 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 79 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش وزيادة بقيمة 32 مليار ليرة لعناصر قوى الأمن الداخلي. بقيت التقديمات الإجتماعيّة لصالح كل من أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني شبه ثابتة خلال الفترة المذكورة.

بالتفصيل، إرتفعت التقديمات لصالح الجيش خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة زيادة تقديمات الإستشفاء بقيمة 76 مليار ليرة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض جزئي بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية و2 مليار ليرة في نفقات الطبابة.

جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال الفترة المذكورة نتيجة الزيادة في نفقات الإستشفاء بقيمة 30 مليار ليرة والزيادة بقيمة 4 مليار ليرة في منح التعليم والتي قابلها انخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في نفقات الطبابة و1 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة.

II.C. *اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة*

بلغت اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 205 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2017، مقارنة مع 136 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE